الفلسفة البراغماتية وظاهرة الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط: من النزعة الأنانية إلى الرؤيا الأخلاقية

د. خالد الطالب
أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية–ايت ملول
د. زلفي عبد السلام
أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية–أكادير
د. هشام معاوية
أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية–أكادير المغرب

ملخص:

تقترح هذه الدراسة أن الفلسفة البراغماتية يمكن أن تكون مفيدة في فهم وتفسير التناقضات التي يمكن أن تحدث على مستوى مواقف الأطراف حول ظاهرة الهجرة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وهي تفترض بأنه بإمكان المرء أن يدرس الشراكة الاستراتيجية بين المغرب والاتحاد الأوروبي من خلال تتبع استراتيجيات الفاعلين الرئيسيين في اتفاقيات الهجرة المفترض أنها مشوبة بنزعة براغماتية. هذه النزعة البراغماتية قد لا تتساوق مع استراتيجيات الفعل البراغماتي الذي تدافع عنه الدراسة؛ والقائم على أساس "مراعات أكبر قدر من المصالح، لأكبر عدد من الأطراف". مؤكدة على أن مستقبل ظاهرة الهجرة في منطقة البحر الأبيض المتوسط سيظل رهين **استراتيجية الفعل البراغماتي**، يمكنها أن تسهم في تحقق الغاية المنشودة.

الكلمات المفاتيح: الهجرة غير الشرعية، البراغماتية، الشراكة الاستراتيجية، مجال الشك، استراتيجية الفعل البراغماتي.

Abstract:

This study suggests that pragmatist philosophy can be useful in understanding and explaining the contradictions that can occur at the level of the parties' positions on the phenomenon of migration in the Mediterranean region, and it assumes that one can study the strategic partnership between Morocco and the European Union by tracing the strategies of the main actors. In migration agreements supposedly tinged with pragmatism. This pragmatic tendency may not be consistent with the strategies for pragmatic action that the study advocates. It is based on "taking into account the greatest number of interests of the greatest number of parties." Emphasizing that the future of the migration phenomenon in the Mediterranean region will remain dependent on the strategy of pragmatic action, which can contribute to achieving the desired goal.

Key words:Illegal Immigration, pragmatism, strategic partnership, uncertainty zone, pragmatic action strategy.

تقديم

تعتبر العلاقات المغربية الأوروبية علاقات عريقة وعميقة ومتنوعة تطورت على مر السنين، بدأت بإبرام العديد من الاتفاقيات الثنائية في السبعينيات من القرن الماضي، شملت التبادل التجاري وتصدير المنتجات الفلاحية المغربية لأوروبا، وكانت انطلاقة هذه العلاقة الاستراتيجية بتوقيع اتفاق تجاري بين المغرب والمجموعة الاقتصادية الأوروبية سنة 1969، إلى أن وصلت سنة (2008) إلى منح المغرب صفة "**الوضع المتقدم**"؛ حيث منح شراكة تعطيه حق المساهمة في العديد من مجالات التعاون الأوروبي[1].

وتشكل الهجرة في منطقة البحر الأبيض المتوسط أهم مجالات التعاون بين المغرب والاتحاد الأوروبي، فقد وقع الاتحاد الأوروبي مجموعة من الاتفاقيات مع المغرب، بغية التحكم وضبط مسارات الهجرة التي تشكل أكبر هواجس الاتحاد. فالشراكة الأورو – متوسطية بما فيها العلاقة الاستراتيجية بين المغرب والاتحاد الأوروبي هي تصور خاضع للهاجس الأمني، حيث يطغى على الأوروبيين ضغط عدم الاستقرار في الفضاء الجنوبي للبحر المتوسط (الهجرة غير الشرعية)[2].

الإطار النظري

لماذا يتم استحضار الفلسفة البراغماتية؟

إن البراغماتية هي بشكل رئيسي طريقة لتسوية نزاعات ميتافيزيقية/أخلاقية/معرفية/أنطولوجية قد تكون بخلاف ذلك نزاعا طويلا لا نهاية له، وهو ما قد يمكن أن يحدث على مستوى رؤى ومواقف مختلف الأطراف حول ظاهرة الهجرة غير الشرعية. والنزاع حول هكذا قضايا يكاد لا ينتهي، والطريقة البراغماتية[3] في مثل هذه المسائل تقضي بمحاولة تفسير كل من هذه الأفكار من خلال تتبع النتائج العملية لكل منها. هذه النتائج العملية ينبغي التأكيد على أنها لا تستثني الاعتبارات الأخلاقية، بل إن البرغماتية كفلسفة في الحياة، لا يمكنها أن تتحلل من الاعتبار الأخلاقي، بل هي فلسفة أخلاقية، وإن أسيء فهمها لما ارتبط بالدلالة العامية الدارجة لعبارة "براغماتي". وإذا كانت الهجرة قضية سياسية وقانونية، فإنها وبنفس الدرجة تحمل في طياتها حمولات واعتبارات أخلاقية وإنسانية لا يمكن إنكارها من قبل أي مقاربة علمية تروم استكناه حقيقة هذه الظاهرة الإنسانية، ورسم الكيفية التي يتفاعل وفقها الفاعلون الاجتماعيون، الذين يضعون في الاعتبار وهم يقاربون هذه الظاهرة رهانات سياسية واقتصادية وأخلاقية... فالبراغماتية لم تعن قط "الأنانية"، بل هي السعي إلى اكبر قدر من السعادة لأكبر عدد من الناس، وهذا ما عبر عنه جون ستيوارت ميل (John Stuart Mill) ": القواعد التي تجسم الكمال المثالي للأخلاق النفعية: أولا، نطالب بأن تضع القوانين والاتفاقيات الاجتماعية السعادة أو المنفعة المتعلقة بكل فرد أقرب ما يكون للانسجام مع مصلحة الكل. ثانيا، أن يكون بإمكان التربية والرأي العام، اللذين لهما متسع من السلطة على طبائع البشرية، استخدام تلك السلطة بكيفية تسمح لهما بتحقيق ترابط وثيق بين سعادته الخاصة والخير بالنسبة للجميع، في ذهن كل فرد"[4].

إن الفاعلين الاجتماعيين وفي خضم صراعاتهم حول المكاسب الذاتية، لا يعني ذلك مطلقا أنه لا يترتب عن ذلك مكاسب عامة. وهذا ما يجعل من النزعة البراغماتية النزعة الأكثر عملية وفاعلية بالنسبة للفاعلين الاجتماعيين، سواء بوعي أو بدون وعي منهم. وإن كنا هنا لا نرمي إلى إصدار حكم قيمة على النزعة البراغماتية، فإنه لا يسعنا إلا التأكيد على أولويتها بالنسبة لاختيارات واستراتيجيات الفعل وردة الفعل بالنسبة للفاعلين الاجتماعيين.

هكذا فإن البراغماتية كفلسفة في الحياة وكرؤية للعالم، يمكنها أن تسعفنا في تبين ديناميات الفعل والحركة بالنسبة للفاعلين الأساسيين حول ظاهرة الهجرة، وذلك لما تحمله هذه الرؤية الفلسفية من واقعية، في تحليلها للفعل الإنساني ودوافعه. ولا يخفى أننا ننطلق من فرضية مؤداها أن هؤلاء الفاعلين يتبنون رؤية براغماتية في تدبير هذه الظاهرة.

الإشكالية:

كيف يمكن أن تساهم البراغماتية في تجسير الهوة بين موقفي دول الشمال ودوّل الجنوب بخصوص ظاهرة الهجرة غير الشرعة في منطقة البحر الأبيض المتوسط؟

هذه الإشكالية تتفرع عنها مجموعة من الأسئلة الفرعية:

ما هي الجوانب المعيارية في مواقف الأطراف حول ظاهرة الهجرة غير الشرعية؟

ما هو هامش اللايقين على مستوى اتفاقيات الهجرة بين دول الشمال ودوّل الجنوب؟ وكيف يمكن استثمار هذا الهامش في بناء رؤية إنسانية؟

هل يمكن أن تشكل الفلسفة البراغماتية مدخلا استراتيجيا لإدارة التفاوض حول ظاهرة الهجرة في منطقة البحر الأبيض المتوسط؟

المنهج

إن التحليل الاستراتيجي[5] الذي يقدمه مشيل كروزيه ومدرسته ينطلق من فكرة اعتبار التنظيم ظاهرة سوسيولوجية، وهو دائما بناء اجتماعي، ومتغير فقط من جهة إذا استطاع الارتكاز على المناورات التي تمكن من إدماج استراتيجيات فاعليه، ومن جهة أخرى تضمن لهم الاستقلالية كأفراد أحرار ومتعاونين.

يسمح التحليل الاستراتيجي بإمكانية الوقوف على أهم الآثار التي يمكن أن تترتب عن اختلاف الرؤى والمواقف حول مسألة الهجرة وتأثيرها على الأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وهنا يمكننا الوقوف على مفهوم أساسي في التحليل الاستراتيجي وهو ما يصطلح عليه ميشيل كروزيه (Michel Crozier) "بمنطقة الشك" la zone d'incertitude[6] وهو المجال الذي لا يخضع لتنظيم مسبق بحيث يستثمره الفاعلون من أجل تحقيق رهاناتهم. من هذا المنطلق تبرز أهمية التحليل الاستراتيجي، كما أنه يتسق بشكل كبير مع الطرح البراغماتي في الغايات المتمثلة في البحث عن سبل تعظيم مكاسب الفاعلين، إلا أنه وكما أسلفنا من قبل، لا يعني ذلك وضع الأطراف في حالة صراع ضمني وعلني على المكاسب، يفضي إلى هيمنة مكاسب طرف دون الأطراف الأخرى، لأن استراتيجية الفعل البراغماتي تفضي بطبيعتها إلى أكبر قدر من المكاسب لأكبر عدد من الأطراف.

وبناء عليه، فإن التحليل الاستراتيجي كمنهج وكأداة في الدراسة والبحث، هو ما سيمكننا من تتبع استراتيجيات الفاعلين الرئيسيين في اتفاقية الهجرة المشوبة بنزعة براغماتية، وتداعياتها على الأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

أهداف وأهمية الدراسة:

يهدف مشروع الدراسة البحثية إلى التعريف بالقيمة العلمية والعملية للفلسفة البراغماتية في تقريب وتجسير الهوة بين الفاعلين الاجتماعيين (دول الشمال ودول الجنوب) حول معضلة الهجرة غير الشرعية، وقدرة هذا الإطار النظري بمنطلقاته الإبستيمولوجية والإمبريقية، في التأسيس للمشترك بين الفاعلين الاجتماعيين.

يأتي أيضا هذا المشروع في ظل تنامي الظاهرة وما تخلفه من هواجس أمنية وإنسانية خاصة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، التي تعتبر من أكثر بؤر النزاع. كما أن القيمة المعرفية التي سيقدمها المشروع البحثي، أنه لا ينحاز لأي موقف بقدر ما ينصب على البحث عن الجوانب العملية التي يمكن أن تحدث فارقا، أي الفارق الملموس الذي تصنعه الفكرة في الحياة الحقيقية لأي فرد أو جماعة.

إن دراسة كهذه لا تكتسي أهميتها في هذا وحسب؛ بل إن أهمية الدراسة تبدو أكثر وضوحا إذا ما علمنا أن الفاعلين الاجتماعيين (دول الشمال ودول الجنوب) عند حديثهم عن الهجرة غير الشرعية متمسكين بمواقفهم حول نوعية الحلول المطروحة، لذلك تأتي هذه الدراسة محاولة لفت الانتباه إلى دور الفلسفة البراغماتية، في تجاوز هذا التصلب في المواقف.

إن الجوانب الإشكالية التي تم تحديدها في هذه المادة هي ثلاث: الوضع المعياري لمواقف أطراف الشراكة الاستراتيجية حول ظاهرة الهجرة **(أولا)**، مجالات اللايقين أو المناطق المظلمة في اتفاقيات الهجرة بين المغرب والاتحاد الأوروبي **(ثانيا)**، ثم الهجرة كمدخل براغماتي للتفاوض حول توسيع بنود الشراكة الاستراتيجية مع الاتحاد الأوروبي **(ثالثا)**. تقترح هذه المقالة كيف يمكن للمرء أن يوظف البراغماتية كأداة[7] للتحليل والتنبؤ والعمل على حل المشكلات – ربما كانت البراغماتية من أكثر المصطلحات التي أسيء استخدامها من خلال الإساءة إلى معناها؛ لأنها ترفض أن تكون وظيفة الفكر أن يصف أو يمثل أو يعكس الحقيقة مثل مرآة – لا تقترح هذه المقالة حلا للإشكاليات البنيوية المرتبطة بمعضلة الهجرة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، بقدرما تحاول أن تفتح أفق التفكير حول مقاربة جديدة – المقاربة البراغماتية – للشراكة الاستراتيجية بين المغرب الاتحاد الأوروبي من خلال متغير الهجرة غير الشرعية، باعتبارها يمكن أن تشكل مدخلا لتوسيع بنود الشراكة مع الاتحاد الأوربي.

أولا: الوضع المعياري لمواقف أطراف الشراكة الاستراتيجية حول ظاهرة الهجرة

تهدف هذه المرحلة من الدراسة إلى رصد الجوانب المعيارية في مواقف أطراف الشراكة (كل من المغرب والاتحاد الأوربي) حول ظاهرة الهجرة. وذلك من خلال مستويين إثنين؛ الخطاب الرسمي، والأساس القانوني. في محاولة للمقارنة بين الخطاب الرسمي والأساس القانوني، بحيث يطرح السؤال إلى أي حد يعكس أو يتطابق الخطاب الرسمي مع الأساس القانوني؟ هل ما يتم الاعراب عنه من نوايا على مستوى الخطاب تعكسه حقا الأسس القانونية؟

أ–موقف المغرب.

يدرك المغرب أن إشكالية الهجرة تتجاوز إمكانياته، فالمهاجرون يتقاطرون على الحدود المغربية في مسعى للانتقال إلى أوربا عبر اسبانيا، وفي ظل التشدد الأمني الإسباني في مراقبة حدودها مع المغرب، يتحول المغرب إلى ارض إقامة بدل أن كان في السابق ارض عبور[8]، وفي ظل هذا الوضع المتأزم برز موقف المغرب بحدة خاصة جراء الضغوطات الأوروبية المتنامية، فما هو موقف المغرب من الهجرة في منطقة البحر الأبيض المتوسط؟

من الصعب الحديث عن موقف واضح وحقيقي للملكة المغربية من مسألة الهجرة في المتوسط، من ناحية، لأن ملف الهجرة يدار من قبل جهات عدة[9] ومن ناحية أخرى، فهو متغير للغاية ويخضع لضغوطات خارجية إذ تم إجبار السلطات المغربية على إعادة التفكير في مواقفها خاصة laissez-faire أو المعاملة الآمنة[10]. وسنحاول أن نحلل موقف المملكة المغربية من خلال معطيين أساسيين هما:

الخطاب الرسمي:

منذ سنة 2013 عرف الخطاب الرسمي المغربي منعطفا مهما، حيث أوعز الملك محمد الخامس للحكومة ببلورة سياسة للهجرة تكون استثنائية في فلسفتها، وشاملة في مضامينها، ومسؤولة في منهجيتها ومواكبة للتطورات التي عرفتها الظاهرة. كما أنه يجب أن تكون رائدة على المستوى الإقليمي[11]. في هذا السياق بالذات تم إطلاق الإستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء.

التي ارتكزت على خمسة مقتضيات[12]:

1/ احترام حقوق الإنسان للمهاجرين.

/2 تعزيز مكافحة الهجرة السرية.

/3 تشجيع الهجرة القانونية.

/4 ضمان حقوق اللاجئين وطالبي اللجوء.

/5 التسوية الاستثنائية للمهاجرين غير الشرعيين.

وقد بلور المغرب موقفا يتسق إلى حد كبير مع مواقف البلدان المجاورة الجزائر تونس وليبيا – موقف شبه مغاربي موحد – أساسه أن المغرب لن يتحول إلى حارس للحدود التي ينطلق منها المهاجرون نحو الضفة الشمالية سواء كانوا أفارقة من دول غرب الصحراء أم من الدول المغاربية[13].

وقد عبر عن هذا الموقف صراحة الناطق الرسمي باسم الحكومة المغربية، السيد مصطفى الخلفي في مؤتمر صحفي بتاريخ18/10/2018، حيث قال بالحرف الواحد: "المغرب أولا موقفه واضح رفض إحداث مراكز استقبال هنا في المغرب، المغرب لا يمكن أن يكون دركيا في المتوسط في مواجهة الهجرة..."[14]

في مستوى آخر من هرمية السلطة في المملكة المغربية، نلاحظ بأن رئيس الحكومة الدكتور سعد الدين العثماني أكد على أن التعامل مع الهجرة يأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الإنسانية والأمنية، وبأنه بالنظر لما أصبحت تمثله الهجرة من تحديات، فإن المغرب لم يعد محطة عبور إلى أوروبا فحسب، بل أصبح ملاذا للاستقرار من طرف المهاجرين من مختلف دول إفريقيا[15].

وفي رده على سؤال متعلق بسياسة الحكومة في مجال الهجرة بمجلس النواب، يوم الاثنين 29 أكتوبر 2018 أشار رئيس الحكومة إلى بلورة سياسة وطنية جديدة في مجال الهجرة واللجوء، " تندرج في عمق التحولات الشاملة التي تعرفها بلادنا، وتعتبر تتويجا للالتزامات الدولية لمملكة في مجال حقوق الإنسان، والمبنية على مقاربة إنسانية ومسؤولة في منهجيتها، قائمة على التعاون والشراكات مع جميع الأطراف[16].

وقد لفت رئيس الحكومة إلى أن إدماج هؤلاء المهاجرين وتمكينهم من الولوج إلى الخدمات العمومية، يقتضي العمل مع الشركاء المؤسساتيين الدوليين والوطنيين وبالدرجة الأساس مع المجتمع المدني، إلى جانب تحديث الإطار القانوني والتنظيمي المتعلق بالهجرة. فإلى أي حد تنسجم الأطر التشريعية والقانونية (الأساس القانوني) مع الموقف الرسمي للمملكة المغربية بشأن قضية الهجرة؟ وما هي الجوانب العملية/المعيارية في الطرح المغربي بخصوص قضية الهجرة؟

الأساس القانوني

في سنة 2003، اجتمع البرلمان المغربي في جلسة استثنائية للتداول بشأن مشروعي قانونين، اعتمدهما مجلس الوزراء؛ الأول حول مكافحة الإرهاب، والثاني حول وجود الأجانب في المغرب. على الرغم من اعتبار كلا هذين القانونين ضروريا، فقد تم تطوير وتصميم كلا النصيين وفقا للعقلية الأمنية السائدة. تمت المصادقة على القانون رقم 02.03[17] بشأن دخول وإقامة الأجانب في المملكة المغربية، دون مناقشة وإجماع من قبل جميع الفرق البرلمانية، غير أنه نشر بالجريدة الرسمية، ودخل حيّز النفاذ مباشرة في 18 نونبر من نفس السنة[18].

بالإضافة إلى تحديد وتوحيد النصوص القديمة والاستجابة للالتزامات الدولية والضغوط الخارجية، يهدف القانون 02.03 أيضا إلى تكييف تعريف الجرائم، بالإضافة إلى العقوبات النسبية للهجرة غير الشرعية. يوفر هذا القانون؛ الذي يتضمن 58 مادة مقسمة إلى ثلاثة عناوين وسبعة فصول، شروطا للدخول إلى الأراضي المغربية ويمنح الإدارة إمكانية رفض دخول أي شخص أجنبي قد يشكل خطرا على الأمن الداخلي، وخارج البلاد[19].

على عكس الخطاب الرسمي، يحتوي القانون رقم 02.03 على عدد من التدابير القمعية، لا يتضمن حقوق المهاجرين ولا ينص على تدابير لحمايتهم، بعض المواد تجرم المهاجرين وتجرم المهاجرين غير الشرعيين، مما دفع بلجويندوز A. Belguendouz إلى التأكيد على أن هؤلاء " يعاملون كمجرمين حقيقيين لهم صلة بالإرهابيين وتجار المخدرات". إن قرارات معينة مثل رفض إصدار أو سحب تصريح الإقامة، أو ضد قرار الطرد غير كافية. يبدو أن الفساد الأمني – الإرهاب – الذي أثر على قانون الأجانب واضح بشكل خاص في بعض المجالات: مثل تلك المنصوص عليها في المادة 41، وضع الأجانب تحت رعاية "خاصة" دون الحاجة إلى تحديد الأسباب أو الغرض. مثال آخر عودة التعبيرات الغامضة التي رفضتها تاريخيا الحركة من أجل الدفاع عن حقوق الإنسان[20].

للتعامل مع عملية الثغرات في القانون رقم 02.03 عمد المشرع إلى إصدار مرسوم خاص بدخول وإقامة الأجانب نفذ بتاريخ 9 أبريل 2010؛ ينضم مختلف جوانب الهجرة في المغرب وهي: الهجرة (الدخول والبقاء في المغرب) والهجرات (إجراءات الخروج في البلاد) ومبدأ المساواة بين جميع الأجانب دون تمييز فيما يتعلق بظروف الإقامة[21]. وعلاوة على ذلك تنص المادة 26 على قائمة من الأشخاص الذين لا يمكن طردهم، المتزوجون في الخارج لمدة سنة على الأقل، القاصر الأجنبي، كما نصت المادة 21 و29 على انه لا يجوز إبعاد أي أجنبي إلى بلد إذا رأى أن حياته أو حريته مهددة هناك أو انه يتعرض لمعاملة غير إنسانية وقاسية أو مهينة[22].

مع ذلك لا يبدو أن القانون المغربي الجديد كما القديم، يقدم "جميع الضمانات القضائية للمهاجرين غير الشرعيين، مثل السيطرة على الإعادة القسرية أو الطعن غير الموقوف في حق قرارات الطرد أو وصول جمعيات حماية المهاجرين إلى مناطق الانتظار المحددة بموجب القانون. حيث غالبا ما يقيد طرد المهاجرون غير الشرعيين. كما أن حقهم في محاكمة عادلة: حضور المحامين والمترجمين الفوريين، وترجمة المعارض وما إلى ذلك يتعارض مع الصكوك الدولية لحقوق الإنسان[23].

إن الخيارات التي أقدمت عليها المملكة المغربية، دخول قانون 02.03 حيّز النفاذ بالموازاة مع إصدار قانون مكافحة الإرهاب – وهو قانون ذو لهجات شديدة – يجعل المغرب مرة أخرى يتأرجح بين الأمن والحرية[24] وابعد ما يكون عن الإنسانية، وإن كان الخطاب الرسمي يحفل بمدلولات ذات حمولة إنسانية.

إن موقف المملكة المغربية (الاستراتيجية الملكية بخصوص الهجرة تسوية وضع المهاجرين الأفرقة، بدل السماح لهم بمغادرة المغرب...) يحاول في معظم الأحيان تلميع الصورة خارجيا، غير أن ذلك يكون على حساب الوضع داخليا، وهو أمر مبرر بالنسبة للمملكة من زاوية براغماتية، فهي تراهن وبشكل أكبر على الدعم والمشروعية الخارجيين. فالمتتبع يكاد يجزم بأولوية الصورة الخارجية على الصورة الداخلية! وهو ما يتنافى مع القاعدة التي تقول بأنه كل ما كانت المشروعية الداخلية قوية كل ما كانت السياسة الخارجية أقوى، والعكس صحيح. غير أن الأمر برمته قد يفهم بمجرد معرفة مدى اعتماد النظام السياسي بالمملكة على دعم القوى الخارجية في ظل أزمات المشروعية التي يتخبط فيها النظام السياسي. ناهيك عن ملف قضية الصحراء وملف حقوق الإنسان الذين تتخذهما الجهات الخارجية كوسيلة للضغط على المملكة.

ب–موقف الاتحاد الأوروبي

إذا كان موقف المملكة المغربية يتسم بهذا القدر من التضارب، فإن الوضع على مستوى الطرف الثاني (الاتحاد الأوروبي)، ستعكسه الفقرات التالية:

الخطاب الرسمي:

إن موقف الاتحاد الأوربي من الهجرة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، ذي المنظور الطلائعي والقائم على **التضامن** هدفا رئيسيا للاتحاد الأوروبي، حيث يهدف إلى وضع نهج متوازن للهجرة القانونية وغير القانونية[25].

غير أن الصدمة الناجمة عن أزمة 2015-2016 خلقت نوعا من الارتباك وحتى الانقسام في أوساط صناع القرار الأوروبي. فبالنسبة لغالبية الأوروبيين، أصبحت قضية الهجرة التحدي الرئيسي الذي يواجه أوربا منذ 2015، ففي تقرير **لمعهد جاك ديلورز**، بالنسبة إلى 38٪ من الأوروبيين يأتي تحدي الهجرة قبل التهديد الإرهابي (29٪)، قبل الخوف من البطالة (14٪)، حتى قبل تغير المناخ (11٪). ولكن بالنسبة للأغلبية أيضا، فإن السؤال المطروح بالنسبة للاتحاد الأوروبي هو نفسه قبل كل شيء، قبل مسألة انقسام الاتحاد الأوروبي، وحسب نفس التقرير فقد انخفضت الحاجة الملحة للهجرة من 38٪ إلى 21٪ [26].

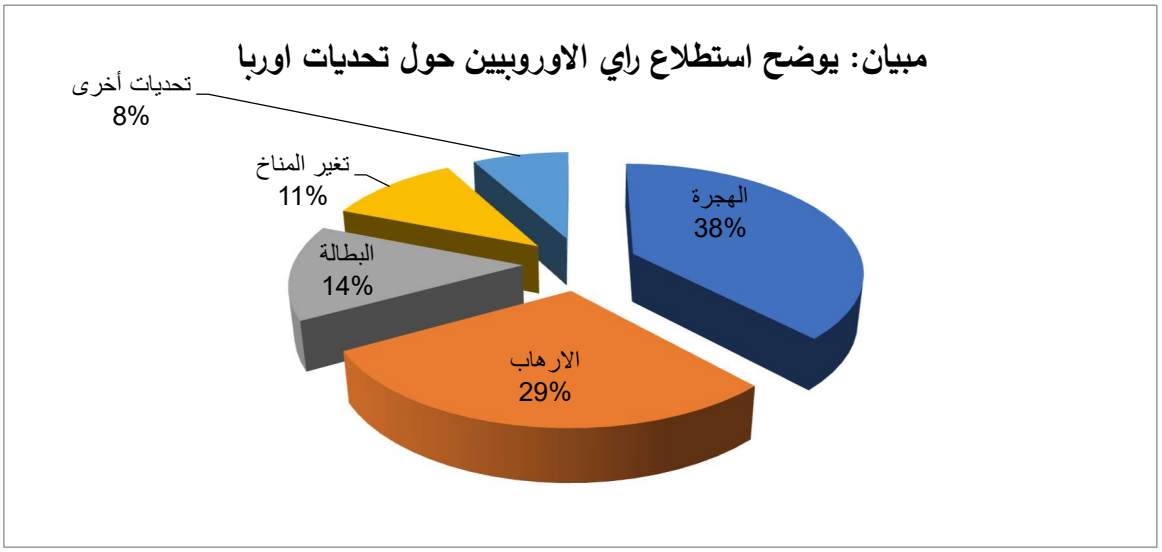

Source : Jérôme Vignon, pour une politique européenne de l 'Asile, Des migrations et de la mobilité. Institut Jacques Delors. Rapport N 116. Novembre 2018. P : 11.

إن مراقبة التبادلات المهاجرة هي، حتى في ألمانيا مركز الأزمة، مسألة مسؤولية مشتركة. ومع ذلك يجب الأخذ بعين الاعتبار التباين القوي للغاية للآراء بين الدول الغربية من جهة، وبلدان أوربا الوسطى والشرقية من جهة أخرى. لكن إذا استوعبت غالبية مواطني أوربا الغربية مساهمة المهاجرين في رفاه مجتمعهم وإذا أدرك الأوروبيون بوضوح الحاجة إلى تعويض شيخوخة السكان، فإن الوضع سيختلف في الشرق[27].

ولذلك سيكون من الضروري مواجهة مفارقة المسؤولية الأوروبية المشتركة عن تنظيم الهجرة التي تتسم بالكفاءة والفعالية. إن ما يربط بين شطري الاتحاد الأوروبي هو التمسك بحرية حركة الناس من بين الحريات الأوروبية الأساسية[28].

ثمة حقيقة غير قابلة للدحض تتمثل في التزايد المطرد لعدد المهاجرين المغاربة إلى أوربا، رغم السياسات التقليدية الصارمة المنتهجة من طرف الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، لتثبت خطأ المزاعم والفرضيات الأوروبية التقليدية القائلة بأن الاقتصاد الأوروبي ليس في حاجة إلى يد عاملة أجنبية غير مؤهلة. فالاقتصاد الأوروبي كان ولايزال في حاجة ماسة إلى العمالة الأجنبية رغم أنف السلطات التي تحاول عبثا إخفاء الأمر، إذ جرى في اسبانيا توظيف 90٪ من المهاجرين معظمهم من المغاربة في قطاعات البناء، الفلاحة، الصناعات التحويلية، الخدمات والبيوت...[29]

درس آخر مهم حول مشاعر الأوروبيين حول الهجرة والأجانب، يأتي من المزيد من الدراسات المتعمقة التي تجمع بين استطلاعات الرأي والمقابلات النوعية وجهاً لوجه. إلى أي مدى يعكس صعود كراهية الأجانب في أوروبا عداءً أساسيًا تجاه الأجانب، أو بالأحرى قلقًا منتشرًا حول المستقبل المجهول، وعدم اليقين الذي زاد من الهجرة؟ عند إجراء مثل هذه الدراسات في ألمانيا وفرنسا وهولندا، تبرز المعارضة بين موقفين: القوميين الحازمين المعادين للسعي وراء الهجرة بكل أشكالها، وأتباع التعددية العالمية المقنعة بلا حدود[30].

بالنسبة لغالبية المواطنين الأوروبيين، يبدو أن التعامل مع قضايا الهجرة أولاً هو مسؤولية الاتحاد الأوروبي على هذا النحو. ولكن ما هي الأدوات التي يمتلكها الاتحاد في هذا المجال، وهي معقدة وغير معروفة جيدًا؟ بالنسبة للعديد من المراقبين، بما في ذلك أكثرهم كفاءة، فإن الاتحاد الأوروبي سيكرس بشكل أساسي لإدارة منطقة السوق الاقتصادية والنقدية والمالية، التي تحكمها قواعد المنافسة. تتجاهل هذه الرؤية التطورات الرئيسية في سياسات الاتحاد الأوروبي منذ منتصف التسعينيات، والتي تهدف إلى وضع سياسة مشتركة للهجرة واللجوء كنتيجة طبيعية لـ "مجال الحرية والحرية والتضامن". "الأمن والعدالة ". تتغذى قيمها من الحقوق الأساسية للمواطنين، على النحو المبين في اتفاقية جنيف لعام 1951 الخاصة بالحقوق الدولية للاجئين وعديمي الجنسية أو في الميثاق الأوروبي للحقوق والمبادئ الأساسية المرفقة بمعاهدة الاتحاد الأوروبي منذ عام 2009[31].

إن هذه العملية التي تطورت على مدى خمسة عشر عامًا حتى عام 2014، تتيح اليوم التمييز بين أربعة أركان دائمة لسياسة الهجرة واللجوء المشتركة: مجال حرية التنقل شنجن ونتيجتها الطبيعية، نظام اللجوء الأوروبي المشترك (CEAS)؛ نظام الإدارة المتكاملة وحماية الحدود الخارجية، الإطار الأوروبي لهجرة العمل القانونية، أدوات أوروبية مشتركة للتعاون مع بلدان ثالثة، المنشأ أو العبور. لكل من هذه الركائز أساس خاص في معاهدة الاتحاد الأوروبي تقابل خصوصية المناطق المعنية، ولا سيما قربها من سيادة الدول[32].

الأساس القانوني:

يرتكز موقف وسياسة الهجرة الأوروبية بالدرجة الأساس على المادتين 79 و80 من معاهدة أداء الاتحاد الأوروبي (TFEU)[33]، ولقد حددت هاتان المادتان موقف الاتحاد الأوروبي من مسألة الهجرة بشكل رسمي في التالي[34]:

تعتبر الهجرة القانونية من اختصاص الاتحاد الذي يحدد شروط دخول وإقامة رعايا البلدان الثالثة الذين يدخلون ويقيمون بشكل قانوني في إقليم دولة عضو، بما في ذلك لأغراض لم شمل الأسرة. تظل الدول الأعضاء مؤهلة لتحديد عدد رعايا البلدان الثالثة الذين يدخلون أراضيهم بغرض البحث عن عمل.

التكامل: يمكن للاتحاد أن يشجع الدول الأعضاء على اتخاذ تدابير لتعزيز دمج مواطني البلدان الثالثة المقيمين بشكل قانوني في أراضيها، ودعمهم في أعمالهم؛ ومع ذلك، لا يوجد حكم لتنسيق الأحكام القانونية والتنظيمية للدول الأعضاء.

مكافحة الهجرة غير الشرعية: من واجب الاتحاد منع الهجرة غير النظامية والحد منها، لا سيما من خلال سياسة فعالة للعودة، مع احترام الحقوق الأساسية.

اتفاقيات إعادة القبول: يحق للاتحاد أن يبرم مع بلدان ثالثة اتفاقات لإعادة قبول، في بلدهم الأصلي أو منشأهم، رعايا البلدان الثالثة الذين لا يستوفون، أو لم يعودوا مستوفين لشروط الدخول، التواجد أو الإقامة في إحدى الدول الأعضاء.

نلاحظ من خلال تحليلنا لهاتين المادتين أن موقف الاتحاد الأوروبي هو موقف براغماتي بالدرجة الأساس، فالأولوية بالنسبة له هي المحافظة على استقرار الاتحاد، وكل عمل من شانه أن يهدد هذا الاستقرار هو مرفوض حتى لو كان نابع من أحد أعضاء الاتحاد، غير أنه في مقابل ذلك يجيز لأعضاء الاتحاد إبرام اتفاقيات الترحيل والقبول، وهو عامل يدعم الموقف البراغماتي للاتحاد الأوروبي. كما أن البراغماتية الأوروبية تنسجم إلى حد ما مع الطرح البراغماتي الذي نسوق له في هذه المقالة، ففلسفة الاتحاد الأوروبي تنبني على مبدأ أساسي ألا وهو **"التضامن"**، فالاتحاد يسعى جاهدا– بناء على قيمة التضامن – إلى تحقيق أكبر قدر من المكاسب لأكبر عدد من أعضائه.

كما أن البرلمان الأوروبي، وهو مشرع فاعل، بنشاطه في اعتماد الأحكام التشريعية الجديدة المتعلقة بالهجرة النظامية أو غير النظامية. حيث اعتمد البرلمان العديد من قرارات المبادرة الخاصة بالهجرة، بما في ذلك قرار 12 أبريل 2016 بشأن الوضع في البحر الأبيض المتوسط

والحاجة إلى نهج شامل للهجرة من قبل الاتحاد الأوروبي، والذي يتم من خلاله تقييم مختلفة السياسات وتطوير مجموعة من التوصيات. رافق تقرير LIBE، الذي تم التصويت عليه في الجلسة العامة، آراء ثماني لجان برلمانية أخرى. يحتوي القرار على موقف البرلمان من جميع سياسات الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالهجرة واللجوء، وهو نقطة مرجعية للبرلمان في هذا المجال[35]. كما اتفق رؤساء الاتحاد الأوروبي في عام2019 على اتفاق بشأن الهجرة واللجوء بعد عدة مفاوضات، تمخض عنها التالي:

إنشاء منصات إنزال[36]؛

مراكز خاضعة للمراقبة؛

حركات داخلية؛

في هذا السياق يمكن القول بأن الاتحاد الأوروبي قد وصل إلى ابعد مستويات البراغماتية فهو يبحث عن حلول خارجية لمشاكل داخلية؛ ونقصد بذلك محاولة إنشاء منصات إنزال في السواحل المغاربية لاستقبال المهاجرين من أجل إعادتهم إلى بلدانهم. وهو أمر يجب أن تتنبه له بشكل كبير دول جنوب المتوسط خاصة المغرب، الذي يتقاطر إليه المهاجرون من كل مكان في إفريقيا.

يجب التأكيد هنا على أنه بالرغم من وجود قواسم مشتركة بين موقف المغرب والاتحاد الأوروبي – التركيز على البعد الإنساني – حول ظاهرة الهجرة بمنطقة البحر الأبيض المتوسط، إلا أنهما يختلفان في الأسس القانونية الداعمة لموقفهما الرسمي. هذه المطالبة تسعى إلى إثبات التضارب في مواقف كل من المغرب والاتحاد الأوروبي، وبشكل خاص المغرب، واثبات ذلك فيما يتعلق بالأساس القانوني.

ثانيا: مجالات اللايقين

حدد العنصر السابق وضع مواقف أطراف الشراكة الإستراتيجية في مجال الهجرة، التي تنبثق عن الجانب المعياري والعملي، ونتيجة لذلك، ورغم القواسم المشتركة بين الموقفين، إلا أن أهم النقاط الخلافية التي تظهر بشكل بارز تتعلق بمنصات الإنزالأو الاستقبال التي يرفض المغرب استضافتها[37].

وقد حاول الاتحاد الأوروبي الضغط أكثر على المملكة المغربية من خلال عدة اتفاقيات أهمها اتفاق برشلونة سنة 1996 الذي دخل حيّز التنفيذ في مارس 2000. حيث أكد الاتفاق على ضرورة التعاون لتخفيض تدفق المهاجرين خاصة المهاجرين غير الشرعيين في الجزء الخاص بالشراكة الاجتماعية والثقافية في المادة 69 فقرة 3 (أ-ب-ج)، كما تناولت المادة 71 فقرة (أ) التعاون من أجل تثبيت الأشخاص وتخفيف ضغط الهجرة[38].

بعد مضي أربع سنوات على دخول اتفاق برشلونة حيّز النفاذ باعتباره الإطار العام. سيعمد الاتحاد الأوروبي إلى إطلاق سياسة جديدة تسمى "سياسة الجوار الأوروبية" بدءا من عام 2004، وتهدف هذه السياسة إلى إقامة "علاقات متميزة" مع الدول المجاورة للاتحاد الأوروبي[39]. وقد أشارت اللجنة الأوروبية في عام 2003 بالنسبة للهجرة إلى أنه "ينبغي للاتحاد أن يدعم الجهود التي تبذلها الدول المجاورة لمكافحة الهجرة غير الشرعية، وإنشاء آليات فعالة في حالة العودة، ولاسيما بالنسبة للمهاجرين غير الشرعيين العابرين"[40].

ستتوج العلاقات المتميزة بين الطرفين بتوقيع اتفاق شراكة حول تعزيز العلاقات الثنائية[41]. بمناسبة مجلس الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والمغرب في 23 يوليو 2007، حيث قرر المغرب والاتحاد الأوروبي إطلاق عملية تفكير مشتركة تهدف إلى تعزيز العلاقات الثنائية. لهذا الغرض، تم إنشاء فريق عمل مخصص. لقد عقدت اجتماعات في 16 ماي و18 يوليو و17 سبتمبر 2008. وبمناسبة الاجتماع الأول، قدم المغرب سلسلة من المقترحات الملموسة لإعطاء مضمون لـ "الوضع المتقدم" الذي يطمح إليه في علاقاته مع الاتحاد الأوروبي. من جانبه، وضع الاتحاد الأوروبي أيضًا عددًا من المقترحات التي تهدف إلى تحقيق هذا الطموح.

وقد أفضت المناقشات حول الحصول على وضع متقدم أيضا إلي اعتماد "وثيقة مشتركة بين الاتحاد الأوروبي والمغرب حول تعزيز العلاقات الثنائية/ الوضع المتقدم"[42]. وتبرز مسائل التعاون بشأن الهجرة[43] ومراقبة الحدود[44] واللجوء[45] من بين عدة مواضيع تحظى بالأولوية. بيد أن تعميق التعاون في هذين المجالين يظل مشروطاً بإنهاء المفاوضات الجارية بشأن اتفاق إعادة القبول، الذي يشكل منطقة اللايقين La zone d'incertitude في اتفاقيات الشراكة الاستراتيجية بين المغرب والاتحاد الأوروبي.

ترتبط القوة التنظيمية بإتقان ما يسميه ميشيل كروزييه وإرهارد فريد برغ في نظريتهما الفاعل والنسق منطقة اللايقين، أي أن أحد المجالات غير المحددة بدقة ويكون جزءا من النسق. ففي أي مؤسسة رسمية، كيفما كانت، لا تزال هناك مجالات غير معروفة. كل من يسيطر، حتى جزئياً، على منطقة من عدم اليقين، هو مهم لعمل المؤسسة، لا يمكن الاستغناء عنه بطريقة أو بأخرى. ثم يتمكن من خلق إدمان للآخرين عليه. على الجانب الخفي لمصادر السلطة الرسمية، غالبًا ما تعتمد مجالات اللايقين على المعلومات "غير الرسمية" أو المعلومات التي لا تمر عبر القنوات التقليدية أو المهارات "الضمنية" التي يرفض أصحابها أي إضفاء طابع رسمي عليها أو تلك التي لا يتم إدراجها في النظم المرجعية، تلك المكتسبة عن طريق الممارسة[46].

وبالعودة إلى وثيقة الوضع المتقدم فيجب التنويه إلى أنها مجرد وثيقة سياسية غير ملزمة، وبالتالي هي إعلان ثنائي الصوت عن الرغبة في تحقيق تعاون أفضل في المستقبل. الوضع المتقدم هو خارطة طريق تهدف إلى تعزيز العلاقات الثنائية بين المغرب والاتحاد الأوروبي، وتوجيه الموارد والهيئات العاملة والصكوك الموجودة بالفعل لخلق تقارب أكبر بين الشريكين. بعبارات ملموسة، فإن الاتفاق بين المغرب والاتحاد الأوروبي حول الوضع المتقدم هو استجابة لاتحاد الجهود التي تبدلها المملكة في عملية التقارب مع الاتحاد. إنه أيضًا اعتراف بالإصلاحات التي بدأها المغرب على طريق بناء حكم ديمقراطي وحداثي. لذلك، يمكن القول أن الوضع المتقدم يتم تقديمه كأداة مميزة للتعاون مع الاتحاد الأوروبي لتعزيز الشراكة بين الطرفين[47].

إن تحليل هذه الوثيقة يجعلنا نقف على عدة مجالات لم يتم تنظيمها بموجب هذه الاتفاقية، أو تم تنظيمها فعلا غير أنها مشروطة بعدة اشتراطات، أبرز هذه المجالات ما يسمى "إعادة القبول"، فبعد جولات عديدة من المفاوضات في المغرب، مازالت النقطة الأكثر إشكالية هي إعادة قبول رعايا دولة ثالثة، وهي قضية تنشأ عنها مجموعة من الإشكاليات الفرعية سيما مسألة عناصر الإثبات التي تسمح باعتبار أن أجنبي عبر من خلال هذا البلد.

وقد أكد الاتحاد الأوروبي في مناسبات عدة التزامه بإبرام هذا الاتفاق، حيث ربط تلميحا بين إحراز تقدم على مستوى نقاط أخرى وإعادة التفاوض. وهكذا وفقا للبيان المشترك الصادر عن مؤتمر قمة الاتحاد الأوروبي – المغرب في غرناطة يوم 7 مارس 2010، "اتفق المغرب والاتحاد الأوروبي على ضرورة اختتام المفاوضات في أقرب وقت ممكن بشأن اتفاق إعادة القبول. ومن شأن إبرام هذا الاتفاق تعزيز تعاونهما في مجال الهجرة، حيث كان هدفهما المشترك هو مكافحة الهجرة غير الشرعية، وتشجيع استخدام القنوات العادية للتنقل والهجرة[48].

يمكن للمملكة المغربية أن تستغل مجال الشك المتعلق بإعادة القبول، من أجل التفاوض حول عدة قضايا تتعلق بشراكتها الاستراتيجية مع الاتحاد الأوروبي، خاصة وأن هذا الأخير أعرب صراحة عن رغبته في ربط اتفاق إعادة القبول بنقاط أخرى تتعلق بالشراكة الاستراتيجية. غير أن ما يسترعي الانتباه هنا هو أن تحكم المملكة المغربية في منطقة الشك المتعلقة باتفاق إعادة القبول يبدو هامشيا، فهي تعرب وتجاهر بموقفها علانية بعدم الرغبة في إنشاء اتفاق من هذا النوع. في حين أن التحليل الاستراتيجي عند مشيل كروزي يؤكد على أن التحكم في منطقة الشك يعتمد بالدرجة الأساس على إخفاء النوايا والتمويه في وضع استراتيجيات التفاوض، بحيث يكون سلوكه غير متوقع من قبل الفاعلين الآخرين، وهو ما يغيب في المقاربة المغربية حول مسألة التفاوض حول شراكتها الاستراتيجية مع الاتحاد الأوروبي. فكيف يمكن استثمار معطى الهجرة غير الشرعية من أجل تحقيق مكاسب على مستوى الشراكة الاستراتيجية مع الاتحاد الأوروبي؟

ثالثا: الهجرة غير الشرعية كمدخل براغماتي للتفاوض حول توسيع الشراكة.

إن السؤال الذي ينطلق منه هذا العنصر هو كيف يمكن للمغرب أن يستثمر الهجرة من منطلق براغماتي لتوسيع شراكته الاستراتيجية مع الاتحاد الأوروبي؟ إن التفكير في هذا السؤال يقودنا إلى الوقوف على بعض النقاط المهمة التي يمكن أن تشكل مدخلا للإجابة عن هذا التساؤل، حيث يجب تحديد، ابتداء، ما مدى جدية الاتحاد الأوروبي في توسيع شراكته مع المغرب؟ وبالتالي هامش الحرية التي يمنحها الاتحاد للمغرب خاصة فيما يتعلق بانخراط المغرب في السوق الأوروبية؟ بعبارة أدق، ماهي المحددات الدالة على عدم جدية نوايا الاتحاد الأوروبي؟ لننتقل في نقطة ثانية، للحديث عن استراتيجية المغرب في التفاوض حول توسيع شراكته مع الاتحاد الأوروبي، وكيف يمكن أن يناور أكثر بالاعتماد على ما يمنحه التحليل الاستراتيجي من أدوات للتفاوض؟

اعتقد بأن الاتحاد الأوروبي يدير مفاوضاته بشكل أكثر براغماتية من المغرب، فلنلاحظ مثلا الأدوار التي تلعبها مؤسساته، فمن ناحية يصادق البرلمان الأوروبي على اتفاق الصيد البحري، في حين تصدر المحكمة الأوروبية حكما يطعن في شرعية الاتفاق، على الرغم من أن هذا الاتفاق جاء نتيجة اتفاق إرادتي كل من المغرب والاتحاد الأوروبي. حيث غضب المغرب من أوربا التي اعتبرها لم تحترم التزامها السياسي والتعاقدي معه، وعدم أقامتها وزنا واعتبارا لمبادرته الرامية للتطبيع وتسوية الوضعية الإدارية للمهاجرين واللاجئين فوق إقليمه[49]. واعتقد بأن هذه الاستراتيجية تسمح للاتحاد بأن يبتز أو بعبارات ألطف يسحب مكاسب أكبر في محاولة لتوسيع هذه الاتفاقية لتشمل مجالات أكثر.

من ناحية أخرى، يتعرض المغرب لضغط مزدوج يمارسه الاتحاد الأوروبي وإسبانيا، وهما، أولاً: تعزيز السيطرة على حدوده لمنع وصول المهاجرين، وثانياً: تطبيق الاتفاقية الموقعة مع إسبانيا في عام 1992، والتي تنص على أن المغرب يتحمل مسؤولية قبول إعادة مواطنيه ورعايا الدول الثالثة الذين وصلوا إلى إسبانيا بشكل غير منتظم[50].

إن أهم أساس يقوم عليه الاتحاد الأوروبي هو حرية التنقل التي يتم تنظيمها بموجب اتفاق دبلن، ولذلك فإن مكانة المغرب بالنسبة للاتحاد تتحدد بموجب مدى انخراط المغرب في اتفاق دبلن، غير أن سياسة غلق الحدود وإنشاء منصات استقبال، وإبرام اتفاقيات إعادة القبول، كلها محددات تنم عن عدم وجود رغبة جدية لدى الاتحاد الأوروبي في إنشاء سوق مشتركة مع المغرب، لأن أهم محطة في تأسيس هذه السوق هي حرية التنقل للمنتجات والبشر بالدرجة الأولى.... لذلك، يجب على المغرب أن يعيد التفكير في استراتيجيات التفاوض التي ينتهجها والتي تعتمد بشكل كبير على الوعود التي يقطعها الاتحاد الأوروبي لا على المكاسب الميدانية....

بناء على كل هذه المحددات، يمكن القول بأن الاتحاد الأوروبي ليست لديه نوايا جدية بالسماح للمغرب أن ينخرط في السوق الأوروبية، لن ندخل في الأسباب الفعلية التي تجعله (أي الاتحاد الأوروبي) يتبنى هذا النهج لأن هذا ليس موضوع حديثنا في هذه المقالة، لكن ما يهمنا بالدرجة الأساس كيف يدير المغرب علاقته الاستراتيجية مع الاتحاد الأوروبي وفق هذا الوضع، ما هي الاستراتيجيات التي ينتهجها؟ ماهي أساليب التفاوض؟ وكيف يمكن أن يستثمر معطى الهجرة لتوسيع مكاسبه الاستراتيجية في علاقته بالاتحاد الأوروبي؟

بإمكان المغرب أن يواجه الضغوط التي يتعرض لها من قبل الاتحاد الأوروبي بشأن إعادة القبول، بحجة أنها تتعارض وتتنافى مع مبادئ وأحكام الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان التي صادق عليها، ومن بينها المادة 13 من الاتفاق العالمي لحقوق الإنسان التي تضمن لكل شخص الحق في مغادرة بلده أو العودة إليه بشكل طوعي. كما أنها تتنافى مع التشريعات الوطنية، حيث جاء في نص المادة 21 و29 من القانون رقم02.03 أنه "لا يجوز إبعاد أي أجنبي إلى بلد إذا رأى أن حياته أو حريته مهددة هناك...".

لذلك يجب تحسين أداء الوضع المتقدم للمغرب مع الاتحاد الأوروبي، والذي يستوجب العمل على تقوية المؤسسات والقوانين المغربية، مع ضرورة التفاوض على امتيازات أخرى فيما يخص الهجرة والاستثمار في إطار علاقات متكافئة، خاصة ان للمغرب امتيازات استراتيجية تتمثل

في نجاحه الأفريقي الذي يفرض على الأوروبيين التوجه إلى إفريقيا عبر بوابة المغرب باعتباره قطبًا ماليًا مهما، ودولة ذات دور وحاملة استراتيجية اقتصادية طموحة[51].

اتفاق الوضع المتقدم يسمح للمغرب بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي، بل والمشاركة في إدارة الأزمات – وهو ما تم التأكيد عليه في القسم المتعلق بالحوار السياسي والاستراتيجي – بالتالي يمكن للمغرب أن يستثمر هذا المعطى للضغط على الاتحاد الأوروبي من أجل المساهمة في تمويل الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الهجرة، بحيث**كم هي تكلفت إدماج المهاجرين الأفرقة؟ بالمقارنة مع المساعدات التي يتلقاها المغرب من الاتحاد الأوربي؟** فإذا دققنا جيدا في المساعدات المالية التي يقدمها الاتحاد الأوروبي للمغرب لا تتناسب وحجم المشاكل التي تثيرها معضلة الهجرة. ففي آخر اتفاق بين المغرب والاتحاد الأوروبي بتاريخ 19 دجنبر 2017 قدرت المساعدات الأوروبية بحوالي 390 مليون درهم لمدة أربع سنوات، تدعم بالدرجة الأساس الجوانب التالية:

أولا: المساعدة الاجتماعية والإنسانية للمهاجرين وطالبي اللجوء بالمغرب، وحماية الأطفال المهاجرين والقاصرين غير المصحوبين.

ثانيا: وضع إطار تنظيمي وقانوني للاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء.

ثالثا: المعرفة بظاهرة الهجرة.

رابعا: إدماج المهاجرين الذين تمت تسوية وضعيتهم في سوق العمل.

خامسا: توسيع برنامج العودة الطوعية للمهاجرين بالمغرب لبلدانهم الأصلية.

وجب التأكيد على اعتبار ملف الهجرة جزء لا يتجزأ من اتفاقية الشراكة الاستراتيجية مع الاتحاد الأوروبي، وجعله واحدا من الركائز الأساسية في عملية التفاوض مع الاتحاد الأوروبي حول مستقبل الشراكة، وعدم السماح للاتحاد الأوروبي بتحييده من ضمن الشراكة الاستراتيجية، فإذا لاحظنا على مستوى وثيقة الوضع المتقدم يبدو حضور ملف الهجرة باهتا.

خاتمة

ركزت هذه الدراسة على الوضع المعياري لمواقف أطراف الشراكة الاستراتيجية حول مسألة الهجرة غير الشرعية، وتم ذلك على مستويين: أولا على مستوى الخطاب الرسمي الذي يتسم بكونه خطابا تسويقيا لحظيا آنيا، ثانيا على مستوى الأساس القانوني الذي قد يختلف تماما عن الخطاب الرسمي، حيث تحدث تنازلات تهم بالدرجة الأساس الأطراف الأضعف في معادلة الهجرة غير الشرعية. وقد جادل هذا المقال أنه في النتيجة حدث انفصالين الخطاب الرسمي الذي يتسم بالإعراب عن النوايا، والأساس القانوني الذي يرتكز على الحقائق والإمكانات المتوفرة. وفي هذا يمكن القول بأن المغرب وجد نفسه من حيث لا يحتسب، أمام معادلة صعبة، كيف يجد انسجاما بين مطالب وضغوطات الاتحاد الأوروبي التي لا تنتهي، والمصالح الداخلية التي في كثير من الأحيان تتعارض مع مطالب الاتحاد الأوروبي، ومن جهة أخرى تتعارض مع الالتزامات الدولية المطالب بالإذعان والخضوع إليها. هذا ما يجعله يترنح بين الخسائر والمكاسب، وأبعد ما يكون عن الإنسانية.

عموما يمكن القول بأن كلا الطرفين – المغرب والاتحاد الأوروبي –يتبنون رؤية براغماتية في تدبير ملف الهجرة. غير أن هذه البراغماتية تختلف تماما عنما أعرب عنه رواد الفلسفة البراغماتية أمثال وليام جيمس. فإذا دققنا جيد في المنطق الذي تحتكم إليه مثلا البراغماتية المغربية سنلاحظ بأنها براغماتية أنانية، بحيث لا تراعي مصالح الأطراف الأخرى بقدر ما تراعي مصالحها الخاصة. نفس الشيء بالنسبة للاتحاد الأوروبي – إنشاء منصات إنزال، وتوقيع اتفاقيات إعادة القبول...الخ – مع وجود فارق أن الاتحاد الأوروبي أقرب للبراغماتية التي تدافع عنها هذه الدراسة في إدارته لملف الهجرة داخليا، بمعنى داخل الاتحاد الأوروبي. بحيث يتعامل مع المشاكل التي تثيرها الهجرة غير الشرعية بموجب سياسة تضامنية تأخذ بعين الاعتبار مصالح أكبر عدد من أعضاء الاتحاد. نتحدث بالدرجة الأساس عن تقسيم اللاجئين والمهاجرين بين أعضاء الاتحاد.....

وقد اقترحت هذه الورقة أن الفلسفة البراغماتية يمكن أن تكون مفيدة في فهم وتفسير التناقضات التي تحدث على مستوى مواقف أطراف الشراكة الاستراتيجية حول ظاهرة الهجرة، وقد جادلت بأن بإمكان المرء أن يدرس الشراكة الاستراتيجية بين المغرب والاتحاد الأوروبي من خلال تتبع استراتيجيات الفاعلين الرئيسيين في اتفاقية الهجرة المشوبة بنزعة براغماتية، أي محاولة البحث عن استراتيجيات مناورة من أجل تعظيم مكاسب المغرب باعتباره محور هذه الدراسة. وفي هذا السياق تقترح الدراسة استراتيجية قوامها استثمار ملف الهجرة باعتباره يشكل ورقة ضغط يمكن للمملكة المغربية أن توظفها لتوسيع الشراكة الاستراتيجية مع الاتحاد الأوروبي، وذلك بعدم السماح للاتحاد الأوروبي بتحييد ورقة الهجرة من ضمن مفاوضات الشراكة الاستراتيجية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى السعي إلى التحكم في مجالات الشك أو اللايقين في اتفاقيات الشراكة وخاصة ما يتعلق باتفاق إعادة القبول الذي يظل مجالا يتسم بالضبابية، وعدم تحكم أي طرف فيه، واستثماره من أجل تحقيق أكبر قدر من المكاسب لأكبر عدد من الأطراف.

ما لم تتم محاولة الخروج من هذه الوضعية، فإن مستقبل الشراكة الاستراتيجية مع الاتحاد الأوروبي ستظل لصالح الاتحاد الأوروبي، على حساب مصالح الأطراف الأخرى، وحدها استراتيجيات الفعل البراغماتي كما بينها سابقا، يمكنها أن تحقق الغاية المنشودة، ولكن للوصول إلى ذلك، لا يزال هناك طريق طويل يبدأ بالإقرار بالحاجة إلى عمل براغماتي، وإجراء إصلاحات مؤسساتية واقتصادية عميقة تطمئن الاتحاد الأوروبي على مصالحه، دون أن يكون ذلك على حساب المهاجرين.

الهوامش:

[1] يونس بلفلاح، الوضع المتقدم للمغرب مع الاتحاد الأوروبي: التحديات والآفاق، تقرير، مركز الجزيرة للدراسات، 10 يناير 2017. ص 2.

[2] مجموعة من الباحثين، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط: المخاطر واستراتيجيات المواجهة، ابن النديم للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 2014، ص 322.

[3] وليم جيمس، البراغماتية، ترجمة وليد شحاذة، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، سوريا، 2014، ص 52.

[4] جون ستيوارت ميل، النفعية، ترجمة سعاد شاهرلي حرار، المنظمة العربية للنشر، الطبعة الأولى، لبنان، 2012، ص 52.

[5] Michel Crozier et ErhardFriedberg, (1981),« L'acteur et le système », Paris, coll. points,

[6] عبد القادر خريبش، التحليل الاستراتيجي عند ميشلكروزيه: (Michel Crozier)، مجلة جامعة دمشق –المجلد 27–العددالأول+الثاني 2011، ص 587.

[7] وليم جيمس، البراغماتية، ترجمة وليد شحاذة، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، سوريا، 2014، ص 60.

[8] يونس بلفلاح، الوضع المتقدم للمغرب مع الاتحاد الأوروبي: التحديات والآفاق، تقرير، مركز الجزيرة للدراسات، 10 يناير 2017. ص 2.

[9] إصدار مكتب شمال إفريقيا التابع للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، إشكالية الهجرة في سياسات واستراتيجيات التنمية في شمال إفريقيا. المغرب، 2014، ص 48.

[10] Laura Feliu Martinez. Les migrations en transit au Maroc. Attitudes et comportement de la société civile face au phénomène. 2009. P :343-362. https://journals.openedition.org/anneemaghreb/611#tocto1n2

[11] هشام العقراوي، سياسة المغرب في مجال الهجرة واللجوء "الأسس والأبعاد"، مقال منشور بالموقع الرسمي للمركز الديمقراطي العربي، بتاريخ 17 يوليوز 2017 تم الاطلاع عليه بتاريخ 04/07/2019.

[12] Nadia Bernoussi, Mohamed Benkeroum. Maroc. In : Annuaire international de justice constitutionnelle, 32 – 2016 و 2017. Migrations internationales et justice P : 429.

[13] مجموعة من الباحثين، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط المخاطر وإستراتيجية المواجهة، دار الروافد الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى 2014. ص 322.

[14] تصريح الناطق الرسمي باسم الحكومة السيد مصطفى الخلفي، خلال مؤتمر صحفي بتاريخ 18/10/2018. المصدر وكالة المغرب العربي للأنباء تم الاطلاع عليه بتاريخ: http://maparchives.ma/fr/audio/08/08/2019الدعم-المالي-لن-يغير-من-موقف-المغرب-الثابت-بعدم-لعب-دور-الدركي-في-مجال-الهجرة-السرية-السيد

[15] نقلا عن الموقع الرسمي لرئاسة الحكومة: https://www.cg.gov.ma/ar/رئيس-الحكومة-في-البرلمان/سياسة-الحكومة-في-مجال-الهجرة تم الاطلاع عليه بتاريخ: 08/08/2019.

[16] نفس المرجع.

[17] ظهير شريف رقم 1.03.196 صادر في 16 من رمضان 1424(11 نوفمبر 2003) بتنفيذ القانون رقم 02.03 المتعلق بدخول وإقامة الأجانب بالمملكة المغربية وبالهجرة غير الشرعية، الجريدة الرسمية عدد 5160 بتاريخ 18 رمضان 1424 (13 نوفمبر 2003).

[18] Laura Feliu Martinez,Les migrations en transit au Maroc. Attitudes et comportement de la société civile face au phénomène. 2009. P :343-362. https://journals.openedition.org/anneemaghreb/611#tocto1n2

[19] Ipid.

[20] Laura Feliu Martinez. Les migrations en transit au Maroc. Attitudes et comportement de la société civile face au phénomène. 2009. P :343-362. https://journals.openedition.org/anneemaghreb/611#tocto1n2

[21] المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة، هجرة العبور عبر المتوسط: نحو حوار فاعل ربط جميع المهاجرين تحقيقا لمزيد من التطور، سنة الإصدار 2010، ص 209.

[22] Nadia Bernoussi, Mohamed Benkeroum. Maroc. In : Annuaire international de justice

constitutionnelle, 32 – 2016 و 2017. Migrations internationales et justice P : 426.

[23]Ibid. P : 426.

[24]Ibid. P : 436.

[25] Parlement européen, Migration et Asile : un défi pour l'éurope. Fiches techniques sur l'union européenne 18/06/2018. P : 10.

[26] Jérôme Vignon, pour une politique européenne de l 'Asile, Des migrations et de la mobilité. Institut Jacques Delors. Rapport N 116. Novembre 2018. P : 11.

[27] Jérôme Vignon, pour une politique européenne de l 'Asile, Des migrations et de la mobilité. Institut Jacques Delors. Rapport N 116. Novembre 2018. P : 11.

[28]Ibid. P : 12.

[29]مجموعة من الباحثين، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط المخاطر وإستراتيجية المواجهة، دار الروافد الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى 2014. ص 107-108.

[30] Jérôme Vignon, pour une politique européenne de l 'Asile, Des migrations et de la mobilité. Institut Jacques Delors. Rapport N 116. Novembre 2018. P : 12-13.

[31]Ibid. P : 16.

[32]Ibid. P : 17.

[33] Articles 79 et 80 version consolidée du traité sur le fonctionnement de l'union européenne. Journal officiel de l'union européenne. 9.5.2008.

[34] Parlement européen, Migration et Asile : un défi pour l'éurope. Fiches techniques sur l'union européenne 18/06/2018. P : 10.

[35] Parlement européen, Migration et Asile : un défi pour l'Europe. Fiches techniques sur l'union européenne 18/06/2018. P : 15.

[36] Olivier le Bussy. Sommet européen : voici les grandes lignes de l'accord sur la gestion des migrations, publié le 29 juin 2018. https://www.lalibre.be/international/sommet-europeen-voici-les-grandes-lignes-de-l-accord-sur-la-gestion-des-migrations-5b35b8c555324d3f130e8a8d

[37] تقرير صادر عن MCD مونت كارلو الدولية، بتاريخ: 29/06/2018.

https://www.mc-doualiya.com/articles/20180629-ما-هي-النقاط-الرئيسية-في-اتفاق-الهجرة-الأوروبي

[38]مجموعة من الباحثين، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط المخاطر واستراتيجية المواجهة، دار الروافد الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى 2014. ص 412-413.

[39] فيرونيك بلاس-بواساك، دراسة حول الهجرة واللجوء، في بلدان المغرب العربي: أطرقانونيةواٍدارية غيركافيةوغيرقادرةعلىضمان حماية المهاجرينواللاجئينوطالبيواللجوء، ترجمة منار وفاء، الشبكة الأوردو-متوسطية لحقوق الإنسان، كوبنهاغن، 2010، ص 55.

[40] فيرونيك بلاس-بواساك، نفس المرجع، ص 55.

[41] يونس بلفلاح، الوضع المتقدم للمغرب مع الاتحاد الاوروبي: التحديات والآفاق، تقرير، مركز الجزيرة للدراسات، 10 يناير 2017. ص 2.

[42]Document conjoint UE-Maroc sur le renforcement des relations bilatérales/ Statut Avancé. 13653/08.

[43]Dans le chapitre intitulé : « Dimension politique »

[44] Dans le chapitre intitulé «Coopération sécuritaire »

[45]Dans le chapitre intitulé : « Coopération judiciaire »

[46]Michel Crozier et Erhard Friedberg, « L'acteur et le système », Paris, coll. points, 1981.

[47]Karima Hajji, Le concept du « Statut avancé » Union européenne-Maroc dans le contexte de la politique européenne de voisinage : Essai de clarification, Université d'Angers France. https://www.droitetentreprise.com/le-concept-du-statut-avance-union-europeenne-maroc-dans-le-contexte-de-la-politique/

[48]ڤيرونيك بلاس-بواساك، دراسة حول الهجرة واللجوء، في بلدان المغرب العربي: اٴطر قانونية واٍدارية غير كافية وغير قادرة على ضمان حماية المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء، ترجمة منار وفاء، الشبكة الأوردو-متوسطية لحقوق الإنسان، كوبنهاغن، 2010، ص 65.

[49] صبري الحو، المغرب والهجرة القادمة من إفريقيا جنوب الصحراء، تقرير صادر عن مركز الجزيرة للدراسات، 21 ديسمبر 2016. ص 7.

[50]Laura Feliu Martinez. Les migrations en transit au Maroc. Attitudes et comportement de la société civile face au phénomène. 2009. P :343-362. https://journals.openedition.org/anneemaghreb/611#tocto1n2

[51] يونس بلفلاح، الوضع المتقدم للمغرب مع الاتحاد الأوروبي: التحديات والآفاق، تقرير، مركز الجزيرة للدراسات، 10 يناير 2017. ص 6.